مضيفا أن العالم يعيش منذ سنوات في والتفاهم بين الشعوب.

الإبـادة الإسرائيـليـة تعصف بأهـداف التنمية المستدامة وتعيد القطاع عـقـودًا إلـى الـوراء

رام الله- الصحة- يكشف تقرير "قطاع غزة خلف الركب.. أثر الإبادة الإسرائيلية على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٦"، الصادر استنادًا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، ووزارات ومؤسسات رسمية، وتقارير أممية ودولية، حجم الانهيار التنموي غير المسبوق الذي أصاب قطاع غزة منذ بدء الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، بعدما محي أكثر من عشرين عامًا من الإنجازات التنموية، وتحولت معظم مؤشرات التنمية المستدامة إلى مستويات كارثية تمس مختلف جوانب الحياة.

ويؤكد التقرير أن قطاع غزة تجاوز مرحلة الفقر إلى المجاعة، وفقد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعرض لانهيار واسع في الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية، فيما امتدت آثار الإبادة إلى النساء والأطفال والبيئة والاقتصاد، في مشهد يعكس تراجعًا غير مسبوق عن أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة.

الفقر.. عشرون عامًا من التنمية تحولت إلى رماد

أظهر التقرير أن الإبادة محت أكثر من ٢٠ عامًا من التقدم التنموي المتحقق حتى نهاية عام ٢٠٢٤، بالتزامن مع انخفاض مؤشر التنمية البشرية بمقدار ٤٠٨، ليحلول نهاية العام نفسه.

وقبل الإبادة، كان ٦٤٪ من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، إلا أن الأوضاع تطورت لاحقًا لتتجاوز الفقر إلى مرحلة المجاعة، في ظل الانهيار الاقتصادي والإنساني المتواصل.

وأشار التقرير إلى نشوء ٢٦,٣٧٠ أسرة جديدة ترأسها نساء حتى آذار ٢٠٢٦، نتيجة فقدان المعيل، وهو ما يعكس اتساع التداعيات الاجتماعية للحرب.

الجوع.. للجاعة واقع يومي

وبيّن التقرير أن ٩٨,٥٪ من الأراضي الزراعية في قطاع غزة دُمرت أو أصبحت غير قابلة للوصول إليها حتى عام ٢٠٢٥، الأمر الذي أدى إلى انهيار الإنتاج الزراعي المحلي.

كما يعاني ١,٦ مليون مواطن، أي ما نسبته ٧٧٪ من سكان القطاع، من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة بين تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٢٥.

وسجل التقرير إعلان المجاعة رسميًا في ١٥ آب ٢٠٢٥، فيما بلغ عدد الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد ١٥ ألف طفل حتى منتصف تشرين الأول ٢٠٢٦.

وأشار كذلك إلى أن ٥٥,٥٠٠ امرأة حامل ومرضعة عانين من سوء التغذية الحاد خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

الصحة.. انهيار المنظومة الطبية

ووفق التقرير، خرج ٣٦ مستشفى عن الخدمة حتى ١٧ أيار ٢٠٢٦، بما يمثل ٩٤٪ من إجمالي مستشفيات قطاع غزة.

وانخفض متوسط العمر المتوقع من ٧٥,٥ سنة قبل الإبادة إلى ٤٠,٥ سنة خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول ٢٠٢٣ وأيلول ٢٠٢٤.

كما بلغ عدد الجرحى ١٧٣,٦٦٤ جريحًا حتى ١٧ أيار ٢٠٢٦، بينما تعرض ٤٢ ألف مواطن لإصابات جسيمة غيّرت حياتهم بصورة دائمة خلال أيلول ٢٠٢٥.

وسجل التقرير ارتفاع معدل وفيات الأمهات من ١٧,٤ وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية قبل الإبادة إلى ١٤٥ وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية خلال عام ٢٠٢٤.

التعليم.. جيل بلا مدارس

وأشار التقرير إلى أن ٩٥٪ من مدارس قطاع غزة تعرضت لأضرار متفاوتة حتى ٢١ نيسان ٢٠٢٦.

وحُرم ٧٠ ألف طالب وطالبة من التعليم المدرسي خلال العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، فيما حُرم ٨٨ ألف طالب جامعي من استكمال تعليمهم حتى التاريخ نفسه.

كما دُمرت كليًا ٢٨٤ مدرسة، منها ٧٩ مدرسة حكومية و١٥ مدارس تابعة لـ "الأونروا" حتى ٢١ نيسان ٢٠٢٦.

النساء.. يدفعن الثمن مضاعفًا

وأوضح التقرير أن ٦٠ ألف امرأة حامل تُحرم من الرعاية الصحية خلال عام ٢٠٢٦.

كما فقد ٥٨ ألف طفل أحد والديه أو كليهما حتى ١٨ تموز ٢٠٢٥.

وفي الوقت نفسه، نزملت ٢٦,٣٧٠ امرأة، ما رفع العدد الإجمالي للأرامل في قطاع غزة إلى ٤٧,١٩ أرملة حتى ١٧ أيار ٢٠٢٦.

المياه والطاقة والاقتصاد.. انهيار البنية الأساسية وشلل الإنتاج

ويكشف التقرير أن الإبادة لم تقتصر على استهداف السكان، بل طال مقومات الحياة الأساسية، عبر تدمير شبكات المياه والكهرباء والمنشآت الاقتصادية والبنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية، وتحويل قطاع غزة إلى منطقة تعاني انهيارًا شبه كامل في الخدمات الأساسية.

المياه.. ٩٧٪ غير صالحة للشرب

وأظهر التقرير أن ٩٧٪ من مياه قطاع غزة أصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري خلال فترة الإبادة بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥.

وانخفض متوسط حصة الفرد اليومية من المياه إلى ما بين ٣ و٥ لترات فقط، في حين يبلغ الحد الأدنى الإنساني المعتمد عالميًا ١٥ لترًا يوميًا للفرد.

كما دُمّر بالكامل ٧٠٠ ألف متر طولي من شبكات المياه حتى عام ٢٠٢٥، فيما خرجت ٧٢٥ بئرًا من الخدمة، إلى جانب استهداف الاحتلال ١٣٤ مشروع مياه عذبة حتى عام ٢٠٢٥.

الطاقة.. غزة في الظلام

وبيّن التقرير أن ٨٠٪ من البنية التحتية للطاقة تعرضت للتدمير حتى عام ٢٠٢٥.

كما دُمر ٥,٠٨٠ كيلومترًا من شبكات الكهرباء، فيما دمر الاحتلال ١٦,٢٦٦ مشروع طاقة شمسية حتى عام ٢٠٢٥.

وأشار التقرير إلى أن قطاع غزة حُرم من أكثر من ٢,١ مليار كيلوواط/ساعة من الكهرباء حتى ٥ تشرين الأول ٢٠٢٥، ما أدى إلى شلل واسع في مختلف القطاعات الحيوية.

الاقتصاد.. بطالة جماعية وانهيار الناتج المحلي

وأكد التقرير أن معدل البطالة تجاوز ٨٠٪ خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، أي إن ثلاثة من كل أربعة أشخاص في سن العمل أصبحوا خارج سوق العمل.

كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة بنسبة ٨٤٪ خلال عام ٢٠٢٥ مقارنة بعام ٢٠٢٣.

وأشار التقرير إلى أن ٨٨٪ من المنشآت التجارية والصناعية تعرضت لأضرار حتى عام ٢٠٢٥، بينما دُمرت ٣٢,٦٠٠ منشأة بالكامل حتى نهاية العام نفسه.

البنية التحتية.. خسائر تتجاوز ٣٥ مليار دولار

وبيّن التقرير أن قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في قطاع غزة بلغت ٣٥ مليار دولار أمريكي حتى نيسان ٢٠٢٦.

كما دُمر أكثر من ٣ ملايين متر طولي من الطرق والشوارع حتى عام ٢٠٢٥.

وأوضح أن ٨١٪ من الطرق الرئيسية تعرضت للتدمير، فيما دُمر ٧٤٪ من أصول قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل كامل حتى عام ٢٠٢٥، الأمر الذي أدى إلى تعطيل خدمات الاتصالات والإنترنت في معظم أنحاء القطاع.

عدم المساواة.. اقتصاد منهار واعتماد كامل على المساعدات

وأشار التقرير إلى أن مساهمة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني تراجعت بصورة حادة من ١٧٪ عام ٢٠٢٣ إلى ٥٪ فقط خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

كما أصبح ٩٠٪ من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الإنسانية الطارئة والشحيحة خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

وأكد التقرير أن الإبادة أدت إلى تعميق العزلة التنموية لقطاع غزة، وتوسيع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية بينه وبين بقية مناطق العالم إلى مستويات غير مسبوقة، نتيجة انهيار النشاط الاقتصادي وتراجع فرص التنمية والاستثمار.

السكن والإنتاج والبيئة.. قطاع غزة يفقد مقومات الحياة للاستدامة

ويؤكد التقرير أن الإبادة الإسرائيلية أدت إلى تدمير المدن والأحياء السكنية، وتعطيل أنماط الإنتاج والاستهلاك، وإلحاق أضرار بيئية غير مسبوقة، إلى جانب انهيار المنظومة المؤسسية وتعطل الشراكات الدولية، بما أدى إلى تقويض معظم أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة.

السكن.. مليونا نازح و٣٦٨ ألف منزل مدمر

وأظهر التقرير أن الإبادة تسبب في تدمير ٣٦٨ ألف وحدة سكنية بشكل كامل حتى ١٧ أيار ٢٠٢٦، فيما تعرضت ١٨٤ ألف وحدة سكنية لأضرار جسيمة جعلتها غير صالحة للسكن حتى التاريخ ذاته.

وأشار إلى نزوح نحو مليوني مواطن، في أكبر موجة نزوح يشهدها القطاع منذ عقود، بينما دُمرت حتى عام ٢٠٢٥ ٨٣٣ مسجدًا و٣ كنائس و٢٨ مواقع أثرية وتراثية.

الإنتاج والاستهلاك.. من اقتصاد هش إلى انهيار كامل

وأوضح التقرير أن الاقتصاد في قطاع غزة قبل الإبادة عام ٢٠٢٣ كان يعاني أصلًا من الضعف والاعتماد الجزئي على المساعدات مع محدودية الإنتاج، إلا أن الإبادة خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ أدى إلى انهيار كامل لأنماط الإنتاج المستدام، وتحول القطاع إلى اقتصاد يعتمد بصورة شبه كاملة على المساعدات الإنسانية، بالتزامن مع دمار بيئي واسع النطاق.

البيئة والمناخ.. جرح مفتوح

وبيّن التقرير أن قطاع غزة تعرض خلال أول ٨٩ يومًا من الإبادة، بين تشرين الأول ٢٠٢٣ وكانون الثاني ٢٠٢٤، إلى إلقاء أكثر من ٤٥ ألف قنبلة.

كما أدى هدم المباني حتى عام ٢٠٢٥ إلى انبعاث ما يعادل ٦٠ مليون طن مترٍ من ثاني أكسيد الكربون.

وأشار التقرير إلى أن الاحتلال ألقى حتى اليوم رقم ٧٣٠ من الإبادة (تشرين الأول ٢٠٢٥) أكثر من ٢٠٠ ألف طن من المتفجرات.

وأضاف أن استخدام مليون طن من الوقود العسكري و٣ ملايين طن من الذخائر أدى إلى انبعاث نحو ٤,٣ ملايين طن من الكربون خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥.

البحر.. تدمير الثروة السمكية وتلوث واسع

وأشار التقرير إلى أن ٧٢٪ من أصول قطاع الصيد، بما يشمل القوارب والمزارع السمكية والبنية التحتية، تعرضت للتدمير حتى عام ٢٠٢٥.

كما تدفق يوميًا إلى البحر نحو ١٣٠ ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة حتى عام ٢٠٢٥.

وأكد التقرير أن ١٠٠٪ من الثروة السمكية في قطاع غزة تعرضت لأضرار حتى عام ٢٠٢٥.

الزراعة والغطاء النباتي.. خسائر بيئية واسعة

وبيّن التقرير أن ٩٨,٥٪ من الأراضي الزراعية تعرضت للتدمير أو أصبحت غير قابلة للوصول حتى عام ٢٠٢٥.

كما شهدت ١٨٪ من حقول الحمضيات الدائمة تراجعًا كبيرًا في جودة وكثافة الغطاء النباتي خلال أيلول ٢٠٢٤.

وقدر التقرير احتياجات التعافي البيئي وإعادة الإعمار بنحو ١,٩ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٥.

العدالة والمؤسسات.. شلل قانوني كامل

وأكد التقرير أن قطاع غزة يعيش فراغًا قانونيًا كاملًا نتيجة استمرار الإبادة، مع انهيار المنظومة القضائية، وغياب المحاسبة، وتدمير المؤسسات العدلية، وحرمان المدنيين من أي حماية قانونية فعالة أو سبل إنصاف.

وأشار إلى استمرار العنف واسع النطاق الذي أسفر عن استشهاد وإصابة عشرات الآلاف، ونشر الخوف بين السكان، بالتزامن مع استهداف المؤسسات العامة ووسائل الإعلام، وتراجع أداء المؤسسات الرسمية، وانخفاض الثقة العامة، وتقييد الحريات الأساسية وانتهاك حقوق الإنسان.

الشراكات الدولية.. توقف مسارات التنمية

وأوضح التقرير أن قدرة المؤسسات المحلية على حشد الموارد الذاتية انهارت نتيجة الدمار الواسع الذي أصاب البنية التحتية، بينما تحول جزء كبير من التمويل الدولي من برامج التنمية إلى الإغاثة الإنسانية الطارئة.

كما جُمّدت مشاريع الدعم الفني ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية، مع عزل قطاع غزة عن المعرفة الدولية بسبب إغلاق المعابر ومنع دخول الخبراء والمعدات.

وأشار التقرير كذلك إلى حدوث اختلال واسع في منظومة السياسات العامة، وتفكك آليات التنسيق بين الفاعلين المحليين والدوليين، وتراجع دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، الأمر الذي انعكس سلبًا على فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خلاصة التقرير

ويرسم التقرير صورة شاملة لحجم التراجع التنموي الذي أصاب قطاع غزة، مؤكدًا أن الإبادة الإسرائيلية لم تقتصر على الخسائر البشرية والمادية، بل استهدفت بصورة مباشرة مقومات التنمية المستدامة كافة، من القضاء على الفقر والجوع، مرورًا بالصحة والتعليم والمياه والطاقة والاقتصاد والبنية التحتية، وصولًا إلى البيئة والمؤسسات والشراكات الدولية.

ويخلص التقرير إلى أن ما تعرض له القطاع أدى إلى محو أكثر من عقدين من الإنجازات التنموية، وأعاد غزة إلى مستويات غير مسبوقة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ما يجعل إعادة الإعمار واستعادة مسار التنمية تحديًا طويل الأمد يتطلب استجابة دولية شاملة، تتجاوز الإغاثة الإنسانية نحو إعادة بناء الإنسان والمؤسسات والبنية التحتية.